﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [القلم: 39]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

اســتــمــرارُ التَّسخيفِ والتَّقريع على ذلك القَولِ الوَضيع

لمّا وبَّخَهم اللّهُ تعالى، وأنكرَ عليهم امتلاكَ الدَّليلِ العقليِّ والنَّقليِّ على صحَّةِ تخيُّرِهم جزاءً أفضلَ أوْ مُساويًا لجزاءِ المُؤمنين؛ ناسَبَ أن يوبِّخَهم على سبيلِ الفَرْض أيضًا امتلاكَهُم قَسَمًا من اللّه تعالى ويَمينًا صادقةً على صحَّةِ ما يَحكُمونَ، ويدَّعونَ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَيْمَٰنٌ﴾: جمْع يمين، وله إطلاقات، فاليَمينُ يمينُ اليدِ، ويقالُ على: القوَّة والبَركة والحَلف، وكلُّ ذلك منَ اليدِ اليُمنَى، وسُمّيَ الحَلفُ يَمينًا؛ لأنَّ المُتحالفَين كأنَّ أحدَهما يَصفقُ بيمينِه على يمينِ صاحبِه[1]، والمُيمَّن: الَّذي أتى باليُمن والبركة[2]، ويمينُ الحَلف أُنثى، وتُجمَعُ على أيمُنٍ وأيمانٍ أيضًا[3]، فهو قوَّةٌ في خيرٍ معَ زيادةٍ، وهذا في قِبال الشُّؤْم، وهو ضَعفٌ وضَعَةٌ في شرٍّ، والمرادُ بهِ في الآيةِ: الحَلفُ والقَسَمُ.

2) ﴿بَٰلِغَةٌ﴾: (البلوغُ) أصلٌ واحدٌ، وهو الوُصول إلى الشَّيء، بلغْتُ المكانَ؛ إذا وصلتَ إليه[4]، والبُلوغ والبلاغُ: الانتهاءُ إلى أقصى المَقصَد والمُنتهَى مَكانًا كانَ أو زمانًا أو أمرًا منَ الأمورِ مُقدَّرًا، وربَّما يُعبَّرُ به عنِ المُشارفةِ عليه، وإنْ لم يَنتَهِ إليه[5]، فهو الوصولُ إلى الحَدِّ الأعلى والمَرتبةِ المُنتهَى[6]، وهو المُرادُ بهِ في الآيةِ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (يمن).
(2) الخليل، العين: (يمن).
(3) الفيوميّ، المصباح المنير: (يمن).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (بلغ).
(5) الرّاغب، المفردات: (بلغ).
(6) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 1/ 296.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

نَفْيُ العُهودِ عَن كلِّ ظالمٍ جَحود

المعنى: بلْ ألَكُم عُهودٌ علَينا، ومَواثيقُ مؤَكَّدةٌ بالأيمان باقيةٌ ثابتةٌ إلى يوم القيامة، مقتضاها أنَّ لَكُم ما تَحكمونَ بهِ، وتَقضونَ، وأنَّه سيَصِلُ إليكُم ما تُحبّونَ، وما تَشتهون؟[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

مَعنى ﴿أَمْ﴾ والغرَضُ مِنها:

الـــفَـــرضُ الاستدلاليُّ لسَدِّ صوَرِ الاختلال

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بـ﴿أَمْ﴾ المُنقطِعة في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا﴾؛ للدَّلالة على الإضرابِ معَ تضمُّنِ همزةِ الاستفهام للإنكار[2]، وهذا الإضرابُ انتقاليٌّ لا إبطاليٌّ لما قبلَه، ولذا قالَ ابنُ عاشور: "﴿أَمْ﴾ لِلانتقالِ إلَى دَليلٍ آخَرَ، وهوَ نَفْيُ أنْ يَكونَ مُسْتَنَدُ زَعْمِهِم عَهْدًا أخَذوهُ عَلَى اللهِ لأنْفُسِهِم أنْ يُعامِلَهُمْ يَوْمَ القيامَةِ بِما يَحْكُمونَ بِهِ لِأنْفُسِهِم، فالاسْتِفهامُ اللّازِمُ تَقْديرَهُ بَعْدَ (أمْ) إنْكاريٌّ"[3]، وذلك الإنكارُ لأمرٍ افتراضيٍّ؛ إذ لم يدَّعوا أنَّ ما حكَموا به من أفضليَّةِ جَزائِهم على المُسلمينَ أوْ مُساواتِهم لهُم مبنيٌّ على أيمانٍ وعُهودٍ قُطِعَتْ لهم، بل يفترضُ الحِجاجُ القرآنيُّ بطريقِ السَّبر والتَّقسيم صوَرًا للادِّعاء، ويعمَدُ إلى تفنيدها لبيانِ سُقوطِ الدَّعوى بكلِّ ما يُمكِنُ أنْ تقومَ عليهِ، قالَ الدَّرويش: "وهذا هو التَّقريعُ الخامسُ"[4].

دلالةُ شبهِ الجُملةِ ﴿لَكُمْ﴾ وسِرُّ تقديمِها:

اعـتـقـادُهُـم بمدلولِ (الـلّدمُ والـتَّـقـديـم) جَـرَّأهُـم على الكذب المُبين

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بشبهِ الجُملة ﴿لَكُمْ﴾ المُتعلِّقةِ بخبرٍ مَحذوفٍ وُجوبًا من مادَّةِ (الاستقرارِ)، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ﴾؛ للدَّلالة بـ(اللّام) الجارَّة على الاختصاصِ والتَّملُّكِ، وبالتَّقديم

(1) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1538.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 102.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 94.
(4) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 180.

لمُتعلِّقِ الخبرِ على الاختصاصِ والانحِصار، ويكونُ التَّقدير: (الأيمانُ والعُهود لكم دونَ مَن سِواكم)، وهذا الَّذي جرَّأهُم على الحُكمِ بأنَّهم يتخيَّرونَ أفضلَ الجزاءِ وأحسَنَهُ يومَ القيامةِ.

دلالةُ الجمعيَّة والتَّنكيرِ في ﴿أَيْمَنٌ﴾:

الأيمانُ المُتكاثِرة أورثَتْهُم تناقُضاتٍ مُتوهَّمة

عبَّرَ النَّظم الكريمُ بلفظ ﴿أَيْمَنٌ﴾ نكرةً مَجموعًا، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَنٌ﴾؛ للدَّلالة على التَّكثيرِ المُتأتّي من دلالتَي التَّنكيرِ والجمعيَّة؛ حتّى إنَّ كثرَتَها قد أعطَتْكُم ذلك الادِّعاءَ الأجوف، ولمّا كان ذلك مُغلَّفًا بدَعوى الإنكارِ والتَّوبيخ؛ فإنَّه يلزمُ منه دلالةُ الاستخفافِ بعقولهم، الَّتي أقدمَتْ على حُكمٍ لا مُستندَ له ولا دليلَ عليهِ.

دلالةُ المَجازِ المُرسَلِ في ﴿أَيْمَنٌ﴾:

الاقتصارُ على الأيمانِ القويَّة للرَّدِّ على الأفكارِ الوهميَّة

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ (الأيمان)، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَنٌ عَلَيْنَا﴾؛ للدَّلالة على العُهودِ المُؤكَّدةِ بالأيمان، وعلَّقَ القونويُّ في إطارِ توجيههِ دلالةَ (المجازِ المرسَل) عندَ تأويلِ البيضاويِّ لـ(الأيمان) بقوله: "عهودٌ مؤكَّدة بالأيمان"[1] ما نصُّهُ: "ولمّا كانتِ الأيمان دالَّةً على العُهودِ بمعونةِ المَقام، أشارَ المُصَنِّفُ إلى أنَّ المُراد بالأيمانِ: عهودٌ... إلخ؛ مَجازًا بذِكرِ الجُزءِ القويِّ وإرادةِ الكُلِّ، لا بذِكرِ اللّازم وإرادةِ المَلزوم؛ فإنَّه لا لزومَ بَيْنَهُما"[2]، فالأيمانُ هي الجُزءُ القويُّ من الحقيقةِ المركَّبة من (العُهود والأيمان)، التي يدلُّ على إرادتِها المَقام، واقتصرَ النَّظمُ على الجزءِ الأقوى، وهو الأيمانُ، ولا تلازمَ بين (العُهود والأيمان)؛ إذ كثيرًا ما يكون تعاهدٌ خالٍ من التَّوكيدِ بالأيمان، والحاصلُ: أنَّ النَّظمَ ذكرَ الجزءَ القويَّ (الأيمان)، وأرادَ به الكلَّ (العهدَ المتقوّي بالأيمان)؛ إذ في ذِكرِ القويِّ استغناءٌ عن الضَّعيف، خاصَّةً إنْ كانَ اللَّفظُ دالًّا عليهِ بمَعونةِ المَقام.

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 236.

(2) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 243.

دلالةُ الفَرقِ بينَ (الكِتاب والأيمان):

افتقادُ الدَّليلِ الكتابيِّ معَ افتقادِ الدَّليلِ الشفاهي على السَّبيلِ الافتراضيِّ

عبَّر النَّظمُ الكريم في مقامِ الحِجاج على إنكارِ دليلٍ مِن (الكتابِ)، في قولِه تعالى قبلُ: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾، أو من (الأيمانِ) على صحَّةِ حُكمِهم الفاسِدِ هُنا في قولِه تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ﴾، مع أنَّ الأيمانَ أو العهودَ تكونُ في كتابٍ باعتبارِ الظّاهر، ولذا توقَّفَ ابنُ عرفةَ عندَ الفرقِ بين التَّعبيرين بقوله: "والمرادُ بـ(الكتابِ الّذي فيه يَدرسونَ): ما اشتملَ عليه الكتابُ من الألفاظِ الظّاهرةِ الدَّلالة، والمرادُ بـ(الأيمانِ البالغة): الألفاظُ الدّالَّةُ [اقتضاءً]، أوِ المرادُ بالأوَّلِ: النَّصُّ، وبالثّاني: تركيبُ الخُصوص، أوِ المرادُ بالأوَّل: الدَّليلُ السَّمعيُّ المُعجزيُّ، وبالثّاني: الدَّليلُ السَّمعيُّ غيرُ المُعجزيِّ، فإنَّ الوحيَ قسمانِ، فالقرآنُ مُعجِزٌ، والسُّنَّةُ غيرُ مُعجزة"[1]، والَّذي يبدو: أنَّ (الأيمانَ) والعهودَ المقطوعة لم تكُن في (الكتاب)؛ إذِ الأصل فيها أنْ تكونَ مُشافهةً، بل ذُكِرَ كلٌّ من (الكتاب والأيمان) على سبيلِ الفَرْضِ؛ لاستكمالِ صوَرِ الرَّدِّ فحسبُ.

دلالةُ الاستعارةِ في ﴿عَلَيْنَا﴾ والغرضُ منها:

تقويةُ الأيمانِ والعُهود لتأكيدِ المَواثيقِ والبُنود

استعارَ النَّظمُ الكريمُ حرفَ الجرِّ (على)، في قولِه تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا﴾؛ للدَّلالة على الاستعلاءِ المجازيِّ، والأصلُ أنَّ اليمينَ يكونُ في ذِمَّةِ الحالفِ، أو يقومُ به، وليسَتْ عليه، لكنَّه أرادَ الدَّلالةَ على تمكُّنِ اليمينِ من الحالفِ تمكُّنَ المُستعلي من المُستعلَى عليه، فشبَّهَ القيامَ لليمينِ أو الظَّرفيَّةَ المَجازيَّة في الذِّمَّة بالاستعلاءِ بجامعِ الاستقرارِ والحُصول، ثمَّ حَذفَ المشبَّه، وأبقَى المشبَّهَ به على سبيل الاستعارةِ التَّصريحيَّةِ التَّبعيَّة، والغرضُ من الاستعارةِ شدَّةُ اليمينِ وقوَّتُه، حتَّى إنَّه صار أعلى من الحالفِ مَجازًا؛ للدَّلالة على الالتزامِ لو وقعَ، لكنَّه أمرٌ منكَرٌ وغيرُ واقعٍ إلّا على سبيل الفَرْضِ والحِجاج.

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 4/ 274.

دلالةُ الكِنايةِ في ﴿لَكُمْ أَيْمَنٌ عَلَيْنَا﴾:

اليَمينُ على اليَمين تشديدٌ للعَهْدِ القَويم

كنَّى النَّظمُ القرآنيُّ في قولِهِ تعالى: ﴿لَكُمْ أَيْمَنٌ عَلَيْنَا﴾ عن إجراءِ اليمينِ على يمينِ الوفاءِ بالأمر، فيكونُ التَّركيب مُستعملًا في لازمِ مَعناه، قال الرّازيُّ: "يُقالُ: لِفُلانٍ عَلَيَّ يَمينٌ بِكَذا؛ إذا ضَمِنتَهُ منه، وحلَفْتَ لهُ على الوفاءِ بِهِ، يَعْني: أم ضَمِنّا مِنكُمْ، وأقْسَمْنا لَكُم بِأيْمانٍ مُغَلَّظَةٍ مُتَناهيَةٍ في التَّوْكيدِ"[1]، فيكون الحالفُ قد حلفَ أوَّلًا يمينًا على الوفاءِ بالعهدِ، ثمَّ أجرى حَلفًا آخرَ على الالتزامِ بتلكَ اليمينِ، قال أبو إسحاق: "أي: حلفَ لكُم على ما تدَّعونَ في حُكمِكُم"[2].

دلالةُ التَّعبيرِ بضميرِ المُتكلِّمينَ ﴿عَلَيْنَا﴾:

تقويةُ الأيمان لتثبيتِ العَهْدِ المُصان

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بضميرِ المتكلِّم ومعَهُ غيرُهُ، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَنٌ عَلَيْنَا﴾؛ للدَّلالة على عظمةِ صاحبِ اليَمين، فيستمدُّ اليمينُ منه قوَّةَ التَّأكيدِ والثَّبات؛ إذ يتأكَّدُ الحَلفُ، ويتقوّى بالجهةِ الَّتي تصدرُ عنها تلك الأيمان.

الموقعُ الإعرابيُّ لشبهِ الجُملة ﴿عَلَيْنَا﴾:

الالتزامُ بثبوتِ حُقوقٍ للمحلوفِ لهُ في الكَلام

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بشبهِ الجُملة ﴿عَلَيْنَا﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَنٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ﴾ الواقعةِ نعتًا للأيمان، والتَّقدير: (أيمانٌ ثابتةٌ علينا)، والغرضُ من ثُبوتها: إثباتُ حقٍّ المَحلوفِ لهُ على الحالفِ؛ ليكونَ مُلتزمًا بحقوقٍ للمحلوفِ له، لا يتنازلُ عنها، ولا يَتركُها.

دلالةُ تقديمِ النَّعت الثّاني على الأوَّل ﴿عَلَيْنَا﴾:

تقديمُ جهةِ الصُّدور لبيانِ أنَّه القَسَمُ المبرور

قدَّمَ النَّظمُ الكريم النَّعتَ الثّاني ﴿عَلَيْنَا﴾ على النَّعتِ الأوَّلِ ﴿بَلِغَةٌ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَنٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ﴾؛ للدَّلالة على الاهتمامِ بجهةِ مَن يقعُ عليهِ الحَلفُ على كونِ الأيمانِ مؤكَّدةً؛ لأنَّه

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 612.
(2) الواحديّ، التّفسير البسيط: 22/ 110.

عندَما يعلَمُ أنَّ الجهةَ الَّتي صدر منها العهدُ المؤكَّدُ بالأيمان المغلَّظة هو اللّه تعالى، يتيقَّنُ المحلوفُ له أنَّه لا يتركُهُ من دونِ أداءٍ وإنجازٍ.

دلالةُ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ مادَّةً وصيغةً ومَوقِعًا:

البلوغُ نِهايةُ الجَودَة وغايةُ الصِّحَّة

نعتَ النَّظمُ الكريمُ بلفظِ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ الأيمانَ، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ﴾؛ للدَّلالة على أنَّها "متناهيةٌ في التَّوكيدِ والصِّحَّة؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ يكونُ في نِهايةِ الجَودة وغايةِ الصِّحَّة يوصَفُ بأنَّه بالغٌ"[1]، فالبالغةُ: متناهيةٌ في التَّوكيدِ، أي: تأكيدًا لا فوقَهُ تأكيدٌ، وهذا معنى (متناهيةٌ في التَّوكيد)، وهو مَعنى ﴿بَٰلِغَةٌ﴾؛ فإنَّ معناهُ: بالغةٌ أقصى ما يُمكِنُ، فحُذِفَ منهُ؛ لدلالةِ البلوغِ عليهِ معَ الاختصارِ"[2].

دلالةُ الاستعارةِ المَكنيَّةِ في ﴿بَٰلِغَةٌ﴾:

اليمينُ المُغلَّظة كأنَّها إلى هَدَفِها واصِلة

استعارَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ﴾؛ لليمينِ المغلَّظةِ والمؤكَّدة؛ إذ شبَّه ضميرَ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ العائدَ إلى اليمينِ المغلَّظة المؤكَّدة المقصودِ إنجازُها بالشَّيءِ الَّذي بلغَ نهايةَ السَّير، واكتملَ وصولُهُ لهدفِهِ، ثمَّ حذفَهُ، وأبقى من خواصِّه ولوازمِهِ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾، وأسندَها إلى ضميرِ ﴿أَيْمَٰنٌ﴾ تخييلًا، فالاستعارة مكنيَّة، قال ابن عاشور: "وأصلُ البالِغَةِ: الواصِلَةُ إلى ما يُطْلَبُ بها، وذَلِكَ استِعارَةٌ لِمَعنى مُغَلَّظَةٍ، شُبِّهَتْ بِالشَّيْءِ البالِغِ إلى نِهايَةِ سَيْرِهِ، وذَلِكَ كَقَولِهِ تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعام: 149][3].

تحديدُ متعلَّقِ ﴿إِلَىٰ يَوْمِ﴾ ودلالتُهُ:

الحفاظُ على الاستعارةِ والمُغيّا مُرجِّحانِ للتَّعلُّقِ بالفعلِ المُنوي

جوَّزَ المفسِّرونَ تعلُّقَ الجارِّ والمجرورِ ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، بالاستقرارِ المقدَّرِ في ﴿لَكُمْ﴾، أوْ بلفظِ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾، أوْ بلفظِ ﴿أَيْمَٰنٌ﴾، في قولِهِ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 102.
(2) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 243.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 94.

تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، وبعضُهُم رجَّحَ - لقرائنَ معنويَّةٍ - أحدَ الوجوهِ على الأخرى، وفقَ التَّفصيلِ الآتي:

ذهبَ الكسائيُّ إلى أنَّ ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿بَٰلِغَةٌ﴾، أي: مُتناهيةٌ في التَّأكيدِ تَنتهي إلى يومِ القيامةِ، قال الهرريُّ: "مُتعلِّقٌ بـ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾، أي: أيمانٌ تبلُغُ ذلك اليومَ، وتَنتهي إليه وافرةً لم تبطُلْ منها يمينٌ إلى أنْ يحصُلَ المُقْسَمُ عليه، الَّذي هو التَّحكيمُ واتِّباعُنا لحُكمِهم[1].

وذهبَ الفرّاء إلى أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ صلةَ (الأيمان)، أي: أيمانٌ إلى يومِ القيامة[2]،

وقال الهرريُّ: "وقوله: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ متعلِّق بالمقدر في ﴿لَكُمْ﴾، أي: ثابتةٌ لكم إلى يومِ القيامةِ لا نخرُجُ من عُهدتِها حتّى نُحكِّمَكُم يَومئذٍ، ونُعطيَكُم ما تَحكمونَ"[3].

واستحسنَ ابنُ عاشور تعلُّقَ ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ بالاستقرارِ "الَّذي في الخَبَرِ في قَولِهِ: ﴿لَكُمْ أَيْمَٰنٌ﴾، ولا يَحْسُنُ تَعَلُّقُهُ بِـ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ تَعَلُّقَ الظَّرْفِ اللَّغْوِ؛ لِأَنَّهُ يُصَيِّرُ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ مُستَعمَلًا في مَعنًى مَشهورٍ قَريبٍ مِنَ الحَقيقَةِ، ومَحْمَلُ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ على الاستِعارَةِ الَّتي ذَكَرْنا أَجْزَلُ[4]؛ لأنَّ تعلُّقَ ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ بلفظ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ تجعلُها بمعنى: تبلُغُ، وتنتهي إلى يومِ القيامة، فلا تكونُ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ بمعنى مغلَّظة ومؤكَّدة كما قُرِّرَ في وجهِ الاستعارة، والاستعارةُ أبلغُ من الحقيقة، في حين رجَّحه القونويُّ أيضًا من جهةٍ أُخرى بقوله: "هو مُتعلِّقٌ بالمُقدَّر في ﴿لَكُمْ﴾، أي: ثابتةٌ لكم علينا إلى يوم القيامةِ، وثابتةٌ أيضًا في يَوم القيامَة؛ بناءً على أنَّ الغايةَ داخلةٌ في حُكم المُغيّا، أو مُتعلِّقٌ بـ﴿بَٰلِغَةٌ﴾، أي: أيمانٌ تبلغُ ذلك اليومَ، أي: واصلةٌ إليه، فـ[حينئذٍ] تفوتُ المُبالَغَة المَذْكورة"[5].

ونتيجةً للاختلافِ في تحديدِ المتعلَّقِ اختلفَ تأويلُ الكشّافِ للنَّظم، وعلَّلَهُ الطَّيبيُّ بقوله: "فإنْ قلتَ: لمَ قال في الوجهِ الأوَّل: "لا تخرج عن عُهدتها إلّا يومئذٍ"، وفي الثّاني: "وافرة لم تبطُلْ منها يمين"؟ قلتُ: لأنَّه إذا عُلِّقَ ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ بالمقدَّر في ﴿لَكُمْ﴾،

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 102.
(2) الواحديّ، التّفسير البسيط: 22/ 110.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 102.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 95.
(5) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 243.

يدخلُ الأجلُ في حكمِ الوجوبِ المُستفاد من نفسِ الخبرِ ومُتعلَّقِه، أعني ﴿لَكُمْ﴾ أصالةً، وإذا عُلِّقَ بـ﴿بَٰلِغَةٌ﴾، وهي صفةٌ للأيمان يكونُ الكلام أصالةً في الأيمان وبلوغِها إلى ذلك اليوم، بأن تكونَ محفوظةً من النُّقصان، مُؤدّاةً وافيةً تامَّةً، ألا ترى كيف أهملَ معنى ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ في الأوَّلِ، واعتبرَهُ في الثّاني؟"[1].

دلالةُ الإضافةِ في ﴿يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾:

تعظيمُ اليَوْم بالحَدَثِ المُهِمِّ

أضافَ النَّظمُ الكريم لفظَ ﴿يَوۡمِ﴾ إلى ﴿ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمۡ لَكُمۡ أَيۡمَٰنٌ عَلَيۡنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾؛ للدَّلالة على التَّعيينِ والتَّعريفِ لذلك اليوم، وقد اكتسبَ المضافُ من الإضافةِ دلالةَ الاهتمامِ والفخامة؛ لأنَّ حدثَ القيامةِ أمرٌ عجيبٌ وعظيمٌ، فيكونُ اليومُ المضافُ إليه مُتميِّزًا بعَظَمتِه وغَرابتِه.

الموقعُ الإعرابيُّ لشِبهِ الجُملة ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾:

كنايةُ النَّعت عنِ الحَدَث الأبَد

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بشبهِ الجُملةِ نَعْتًا ثالثًا للفظِ ﴿أَيۡمَٰنٌ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿أَيۡمَٰنٌ عَلَيۡنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾؛ للدَّلالة بالكنايةِ على التَّأبيدِ وطولِ الأمَد، قال ابنُ عاشور: "أي: أيمانٌ مُؤَبَّدَةٌ لا تَحِلَّةَ منها، فَحَصَلَ مِنَ الوَصفَينِ أنَّها عُهودٌ مُؤَكَّدَةٌ ومُستَمِرَّةٌ طولَ الدَّهرِ، فَلَيسَ ﴿يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ مُنْتَهَى الأخْذِ بِتلكَ الأيمانِ، بَلْ هوَ تَنْصيصٌ عَلَى التَّأْبيدِ، كَما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأحقاف: 5][2]، ولذا اعتمدَ ابنُ عاشور في ترجيحِ تعلُّقِ ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ بمتعلِّق ﴿لَكُمۡ﴾ دونَ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ على اختفاءِ الاستعارة دونَ دخول الغايةِ في المغيّا؛ لأنَّ التَّأقيتَ الغائيَّ بيومِ القيامة أُريد بها الكنايةُ عن التَّأبيدِ دونَ حقيقةِ الغايةِ.

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 593.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 94.

دلالةُ فصلِ الجُملةِ ﴿إِنَّ لَكُمْ﴾:

لا يَلزَمُ مِن بُطلانِ المَلزومِ بُطلانُ اللّازمِ

فصلَ النَّظمُ الكريمُ قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ عمّا قبله؛ إمّا لكونِ الجملة بيانًا لـ﴿أَيْمَانٌ﴾؛ إذ يحتاجُ العهدُ المُؤكَّدُ بالأيمانِ بيانَ تلكَ الأيمانِ والأقسامِ، فحكاها بلَفْظِها، وهو ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾، فتكونُ ﴿إِنَّ﴾ مكسورةَ الهمزةِ؛ لكونِ المرادِ بالجملةِ حكايةَ لفظِها نفسِهِ، وهو ما ذهبَ إليه ابنُ عاشور[1]، وإمّا لكونِها جوابَ القَسَم كما قرَّرَهُ الزَّمخشريُّ بقوله: "لمّا تضمَّنَ ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا﴾ معنى القَسَم؛ أجابَهُ بقوله: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾، أي: لأقسَمنا لكم أيمانًا موثَّقةً بما تَحكُمونَ به لأنفُسِكم، فيجبُ علينا الوفاءُ بها[2]، وإمّا لكونها مستأنفةً ابتداءَ كلام، أي: إنَّ لكُم لحُكْمًا إذا كان ذلك، والغرضُ أنَّه لم يكُن، فلا حُكمَ لكُم[3]، ويرى الطَّبريُّ أنَّها جملةٌ واقعةٌ موقعَ المفرد، فيكونُ كسرُ همزتِها لوقوعِ (اللّام) في حيّزها، ولذا قالَ: "بأنَّ لكم ما تحكُمونَ، أي: بأنَّ لكم حُكمَكُم، ولكنَّ الألفَ كُسِرتْ من ﴿إِنَّ﴾ لمّا دخلَ في الخبرِ اللّام، أي: هل لكُم أيمانٌ علينا بأنَّ لكُم حُكمَكُم"[4]، وهو وجيهٌ للغايةِ.

مَعنى ﴿إِنَّ﴾، والغرضُ منها:

تأكيدُ الكَلامِ لمُجاراةِ الأوْهامِ

أكَّدَ النَّظمُ الكريم بـ﴿إِنَّ﴾ الجملةَ الاسميَّة في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾؛ للدَّلالة على تثبيتِ الحُكم وتقويتِهِ، والغرضُ منه معَ كونِهِ داخلًا في حيِّزِ الإنكارِ والنَّفي تقويةُ الفَرْضِ عندَ الحِجاج، بالنَّظر للمخاطَب المُتوهِّم، ولا يبعدُ إرادةُ الاستخفاف والتَّهكُّم والاستغرابِ، من خلالِ إثباتِ الحُكم لهم بشكلٍ مؤكَّد.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 95.
(2) الحنبليّ، فتح الرّحمن: 7/ 133.
(3) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 274.
(4) ابن جرير الطبريّ، جامع البيان: 23/ 553.

دلالةُ شبهِ الجُملة ﴿لَكُمْ﴾ وتقدُّمِها:

قدَّمَ النَّظمُ الكريم شبهَ الجُملة المُتعلِّقة بالخبرِ المَحذوف وجوبًا من مادَّةِ الاستقرار في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾؛ للدَّلالةِ على إرادةِ الحَصْرِ والقَصْرِ، والمعنى: إنَّ الحُكم مختصٌّ ومقصورٌ عليكم دونَ غيرِكُم وسِواكم، والغرضُ من القصر الاستغرابُ والاستخفافُ مِن تصوُّرِهم حقَّ الحُكم لهم، حتَّى تميّزوا به عن غيرِهِم.

استغرابُ الاختصاص واستبعادُ الامتياز

دلالةُ (اللّام) في ﴿لَمَا﴾:

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ(اللّام) في قولِه تعالى: ﴿لَمَا تَحْكُمُونَ﴾؛ للدَّلالة إمّا على التَّوكيدِ؛ بناءً على أنَّها (لامُ ابتداءٍ) قد زُحلِقتْ إلى المتأخِّر من مَدخولَي ﴿إِنَّ﴾، وإمّا على أنَّها (لامٌ زائدةٌ)؛ بناءً على أنَّ ﴿إِنَّ لَكُمْ﴾ مفتوحةُ الهمزة، وقد كُسِرتْ بسببِ اللّام الزّائدة، وأيًّا ما كانت (اللّام) ابتدائيَّةً أوْ زائدةً، فإنَّها داخلةٌ لتوكيدِ حُكم الكلام، والغرضُ من التَّوكيدِ الاستبعادُ والاستغرابُ مِن تصوُّرِهم منْحَ حقِّ الحُكم لهُم.

سَلْبُ حقِّ الاختيار بطريقِ الاستبعادِ والاستغرابِ للقَرار

دلالةُ (ما) والغَرَضُ مِنها:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ(ما) الموصولةِ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾؛ للدَّلالة على العُموم والشُّمولِ لكلِّ ما يصدرونَ بهِ من أحكام، ويُصرِّحونَ به من حُقوقٍ، وأهمُّها حقُّ التَّشهّي في الجَزاء الأوفَرِ عندَ الله تعالى، وبذلك يتناسقُ العمومُ في (ما) مع كثرةِ (الأيمان) المؤكَّدة لهم بإنجازِ ما يَحكمونَ به وإيفاءِ ما يُريدونَهُ.

عمومُ الأحكامِ المؤكَّدة لعُمومِ الأيمانِ المُغلَّظة

دلالةُ الفعلِ المُضارع ﴿تَحْكُمُونَ﴾ مادَّةً وصيغةً:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالفعلِ المُضارع ﴿تَحْكُمُونَ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾؛ للدَّلالة على وقوعِ الحُكم منهم على سبيلِ الاستمرارِ المُتجدِّد، فيتكلَّمون به في نَواديهم وأمكنتِهم بأنَّهم على فرضِ نُشورهم، فإنَّ لهم حقَّ الحُكم والاختيارِ في الجزاءِ الأوفر

صدورُ الأحكامِ الجَوْريَّة دونَ تفكيرٍ ورويَّة

على المُسلمين، كما تدلُّ مادَّةُ الحُكم على الأمرِ دونَ مُراجعةٍ وتلبُّثٍ، ممّا يدلُّ على أنَّها أحكامٌ غيرُ خاضِعةٍ للتَّأمُّلِ والتَّريُّثِ والتَّأكُّدِ من صحَّتِها؛ لأنَّهم من شدَّةِ غُرورهم لا يجدونَ مَن يَعترضُ عليهم في تلك الأحكامِ، فيُقرِّرونها من دونِ تفكيرٍ ومَليَّة.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

البلوغ والوُصول:

البُلوغُ أشدُّ منَ الوُصول

البلوغُ: هو الوُصولُ إلى الحدِّ الأعلى والمَرتبةِ المُنتهَى، وهذا هو الفرقُ بينها وبينَ مادَّةِ الوُصول، فلا يقالُ: وصَلَتِ الثِّمار، ولا وصلَ الصَّبيُّ، ولا وصلَ أشُدَّهُ، وبهذا يظهرُ اللُّطفُ في اختيارِ هذه المادَّة في جميعِ مَوارد استعمالاتها، فإنَّ هذا القيدَ منظورٌ ومحفوظٌ في كلِّ واحدٍ منها[1]، ومِن ثَمَّ استعملَ النَّظمُ لفظَ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ﴾ في توصيفِ الأيمان؛ للدَّلالة على أنَّها قد بلغتْ أعلى دَرجاتِ المُنتهى في التَّوكيدِ والتَّوثيق.

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 1/ 296.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والستون،
سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 63 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-00-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 63 : المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-00-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7111585 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"